مخطط شغل الأراضي كآلية للضبط العمراني

Land occupation scheme as a means of urban control

د/ مومن يمينة
أستاذة متعاقدة بجامعة ابن خلدون تيارت
Yamina.moumene@univ-tiaret.dz

تاريخ الإرسال: 2021/12/18 تاريخ القبول: 2022/01/01

الملخص:
على إثر تفاقم مشكلة فوضى العمران وتأثيرها على المظهر الجمالي للمدن وكذا على العقار الفلاحي كنتيجة لمخالفة قوانين العمران، صار لزاما البحث في آليات لضبط مجال العمران والقضاء على الفوضى في مجال التخطيط والإنجاز من خلال ضبط قواعد استخدام الأرض فيلعب مخطط شغل الأراضي دورا كبيرا في حماية البيئة العمرانية وتنظيمها بالنظر إلى الأهداف التي يصبو إليها كآلية للرقابة الإدارية القبلية.
الكلمات المفتاحية: مخطط شغل الأراضي، الضبط العمراني، النظام العام العمراني، التهيئة والتعمير.

Abstract:
Following the exacerbation of the urban chaos problem and its impact on the aesthetic appearance of cities as well as on agricultural real estate as a result of violating urbanization laws, it became necessary to search for mechanisms to control urbanization and eliminate chaos in the field of planning and achievement by controlling the rules of land use, so the land occupation scheme plays a major role in protecting the urban environment And organizing it in view of the goals it aspires to as a mechanism for tribal administrative control.
Keywords:
Land Occupation Scheme, urban control, urban public order, Configuration and reconstruction.

مقدمة:

لقد حضي مجال العمران بأهمية بالغة خاصة بعد تفشي فوضى العمران في الآونة الأخيرة وانتشار البناءات الفوضوية خاصة مع النزوح الريفي الذي عرفته الجزائر بعد العشرية

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

السوداء في التسعينات، مما أنتج مشاكل متعددة لا سيما فيما يتعلق بتشوه المظهر العمراني فانعكس ذلك سلبا على حجم المدن ونوعيتها وجماليتها. ولتدارك ذلك انتهج المشرع عدة سياسات عمرانية لمواجهة هذه المشاكل بالتزام الدقة والتأني في اتخاذ القرارات العمرانية بسبب حساسيتها، فرغم طابعها التقني إلا أن ضبطها يقتضي وجود نصوص قانونية وتنظيمية حيث أخضعت هذه الأخيرة هذه القرارات إلى رقابة إدارية سابقة، فيعتبر مخطط شغل الأراضي أحد سبل هذه الرقابة من أجل ضبط المجال العمراني آخذا بمعايير ومقاييس التخطيط الخاصة بالتهيئة والتعمير.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع من خلال الدور الذي يلعبه مخطط شغل الأراضي خاصة مع التوسع العمراني السريع الذي تشهده المدن الجزائرية، خصوصا وأن قطاع التعمير يعد من المجالات الحيوية ذات البعد المحلي والوطني .

وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الآلية ودورها في الحفاظ على النظام العام العمراني من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهم مخطط شغل الأراضي في المحافظة على المجال العمراني؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على المنهج التحليلي لجملة النصوص القانونية التي نظمت هذه الآلية ودورها بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: مفهوم مخطط شغل الأراضي

المحور الثاني: دور مخطط شغل الأراضي في حماية النظام العام العمراني

المحور الأول: مفهوم مخطط شغل الأراضي

يعرف التخطيط الحضري على أنه: "تدخل الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم استعمال المجال وتقنين أو تحديد هذا الاستعمال لكل منطقة من مناطق المدينة وتخصيص وظيفة لكل منها قصد تحقيق تكامل أجزائها وانسجام أطرافها وبالتالي حسن تنظيمها وتعميرها"[1]. وفكرة التخطيط لم تظهر إلا بعد تدخل الدولة في مجال البناء وتوجيه التوسع العمراني والحضري مما تطلب وجود سند أو إطار قانوني يسمح لها بالتدخل في هذا المجال، من خلال توفير وسائل قانونية للقضاء على الاستعمالات المنافية لسياسة التعمير[2].ومن هذه الوسائل مخطط شغل الأراضي الذي يعتبر من أهم المخططات المحلية للتهيئة والتعمير التي نص عليها المشرع في القانون 90-29

[1]- زهرة أبرباش، دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير، رسالة ماجستير في الإدارة والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011/2010، ص 19.
[2]- زهرة ابرباش، المرجع نفسه، ص 20.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

المتعلق بالتهيئة والتعمير[1]. وللتفصيل أكثر في مفهوم مخطط شغل الأراضي سنتطرق إلى تعريفه ثم بيان خصائصه.

أولا: تعريف مخطط شغل الأراضي

شكل مخطط شغل الأراضي الأداة الثانية لأدوات التهيئة والتعمير بعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[2].وقد عرفه المشرع في المادة 31 من القانون 90-29: "يحدد مخطط شغل الأراضي بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق استخدام الأراضي والبناء". ويغطي جزء من تراب بلدية واحدة أو مجموعة من بلديات تجمعها مصالح مشتركة[3]. يكتسب هذا المخطط قوة القانون ويعتبر مرجعا تنظيميا للسلطات العمومية المحلية لأنه ينظم وبدقة متناهية إجراءات استعمال الأرض وشغلها، لذا يوصف على أنه وثيقة أساسية التي تحتكم لها البلديات في مجال تنظيم العقار[4].

كما عرف مخطط شغل الأراضي أيضا بأنه: "عبارة عن وثائق شاملة تهدف للتثبت من القواعد العامة وصلاحيات استخدام الأراضي بما يتضمنه من أدوات محلية للتخطيط الحضري من ناحية وموضوعا ومحلا للعمل المشترك بين عدة مصالح تابعة للدولة على المستوى المحلي من ناحية أخرى[5]. وعليه فإن هذا المخطط يعتبر أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة تحدد فيه وبصفة منفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي والبناء في إطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير[6].

ثانيا: خصائص مخطط شغل الأراضي

انطلاقا من الدور الذي يلعبه مخطط شغل الأراضي في التهيئة والتعمير يمكن تبين خصائصه سواء ما تعلق منها بتهيئة الإقليم ومخططاته الأخرى أو ما تعلق بنطاق تطبيقه الزماني والمكاني.

---

[1]- القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلقة بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية عدد 52، صادرة في 02 ديسمبر 1990، ص 1652.

[2]- عطوي وداد، حداد عيسى، مخطط شغل الأراضي كأداة لتكريس حق الشخص في الحصول على المعلومة البيئية العمرانية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ديسمبر 2019، ص 06.

[3]- هواري سعاد، مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية حالة"الدقسي عبد السلام شكرينة وتافرنت" مدينة قسنطينة، رسالة ماجستير في التهيئة والتعمير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2015، ص 20.

[4]- حسينة غواس، دور التخطيط العمراني في حماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، جوان 2017، ص 352.

[5]- فرج حسين، زغو محمد، مخطط شغل الأراضي أداة لا مركزية تشاركية لحماية البيئة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 210.

[6]- حسينة غواس، الآليات القانونية لتسيير العمران، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011، ص 27.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

1. علاقة مخطط شغل الأراضي بأدوات التهيئة الأخرى

تتعلق هذه الأدوات بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وأدوات التهيئة والتعمير وكذا قرارات التعمير الفردية. حيث نجد أن مخطط شغل الأراضي رغم أهميته إلا أنه يأتي في مرتبة أدنى من أدوات تهيئة الإقليم والتنمية لمستدامة. ذلك أن هته الأخيرة تترجم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم التي تغطي كل الإقليم الوطني. فمخطط شغل الأراضي يجب أن يتبنى ويحترم أحكام كل المخططات الوطنية والجهوية والولائية فيما يخص مادة برامج التجهيزات والبنى التحتية[1]. كما نصت المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها[2] على ضرورة ملاءمة أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يعتبران وسيلتان مكملتان لبعضهما البعض في مجال التهيئة العمرانية لإقليم البلدية أو مجموعة البلديات المشتركة، فمخطط شغل الأراضي هو مخطط تفصيلي للمخطط الجهوي للتهيئة والتعمير ومن جهة أخرى يجب أن ينسجم مخطط شغل الأراضي مع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وأن يتبنى ويحترم أحكامه تطبيقا لمبدأ تدرج القوانين[3]. بالإضافة إلى مطابقة جميع الشهادات والرخص لمخطط شغل الأراضي[4].

2. نطاق تطبيق مخطط شغل الأراضي

تنص المادة 34 من القانون 90-29 على أنه: "يجب أن يغطي كل بلدية أو جزء منها مخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي وتحت مسؤوليته". وعليه فإن النطاق المكاني لتطبيق مخطط شغل الأراضي هو تغطية بلدية أو جزء من إقليمها كما أنه ونظرا لمعطيات معينة فإنه يمكن لمخطط شغل الأراضي طبقا للمادة 35 من القانون 90-29 أن يغطي أكثر من بلدية والتي تتقاسم فيما بينها العديد من العوامل المشتركة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو بيولوجية[5]. كما أن الواقع الميداني يثبت استحالة تغطية تراب البلدية بمخطط لشغل الأراضي واحد، بل يستوجب في البلديات ذات المساحة الكبيرة أكثر من مخطط في الحالة

[1]- بزغيش بوبكر، مخطط شغل الأراضي أداة للتهيئة والتعمير، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 09، العدد 01، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، جويلية 2018، ص 653.
[2]- مرسوم التنفيذي رقم 91- 178 مؤرخ في 28 مايو 1991، يحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، جريدة رسمية عدد 26، صادرة في 01 يونيو 1991، ص 978، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-318 مؤرخ في 10 سبتمبر 2005، جريدة رسمية عدد 62، صادرة في 11 سبتمبر 2005، ص 11.
[3]- بزغيش بوبكر، المرجع السابق، ص 653 و654.
[4]- حيث نصت المادة 65 من القانون 90-29 على ضرورة مطابقة رخص البناء والتجزئة التي يسلمها رئيس المجلس الشعبي البلدي لمخطط شغل الأراضي.
[5]- بزغيش بوبكر، المرجع السابق، ص 654.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

العادية[1].كما يعتبر مخطط شغل الأراضي من المخططات المرنة ذو الحركة الديناميكية كونه يأخذ بالأبعاد الثلاث: القصير (05 سنوات)، المتوسط (10 سنوات) والطويل (20 سنة).بالإضافة إلى إمكانية المراجعة والتعديل المتتابع هذا ما يفتح إمكانية ملاءمة برنامج كل مجلس بلدي جديد مع المخططات السارية نظرا لحركية هذه الآجال وإمكانية تعديلها لتحترم القواعد العامة المنظمة لحركة البناء والتعمير المنصوص عليها في قوانين التعمير[2].هذا ما يجعل مجال التطبيق الزمني للمخطط يتماشى مع المخطط التنموي البلدي والولائي على حد سواء.

المحور الثاني: دور مخطط شغل الأراضي في حماية النظام العام العمراني

يرد على اقتناء الأوعية العقارية والبناء قيود لحماية المجال العمراني من أشكال الاعتداء والتشويه، مما استدعى وضع قواعد وآليات لضبط المعاملات المتعلقة بالعقار كلها تهدف إلى الحفاظ على النظام العام العمراني.لذلك سنبحث في هذا المفهوم في الجزائر قبل الولوج في أهداف مخطط شغل الأراضي في إطار الحفاظ على النظام العام العمراني.

أولا: النظام العام العمراني في الجزائر

كل تجمع بشري بحاجة دائمة إلى منظومة من القواعد الضابطة لسلوك الأفراد ونشاطهم، منظومة تتمتع بسلطان الأمر والنهي المصحوب بجزاء يوقع على المخالف، هذه المنظومة تعتبر من المصلحة العليا للجماعة أولوية على الإرادات الفردية والمصالح الخاصة، هذه الأولوية هي ما تهدف إلى تحقيقه بمقتضيات فكرة النظام العام كوسيلة لإقناع الجماعة بضرورة قاعدة قانونية ما وأولويتها، وهذا ما تم من خلال إبداع العقل القانوني الأوروبي لفكرة النظام العام الجمالي والصحي والبيئي والعمراني[3].

وقد ساير المشرع الجزائري هذه الفكرة في مجال التهيئة والتعمير بهدف وضع سياسة عمرانية حديثة تتماشى مع المستجدات العمرانية في البيئة الحضرية من خلال وضع آليات تعمل على ضبط السياسة العقارية داخل النسيج الحضري وتحديد القواعد الرامية إلى تنظيم إنتاج وشغل الأراضي، وفق أدوات التهيئة والتعمير بما يتماشى مع متطلبات السكن والفلاحة والصناعة وفي نفس الوقت

[1]- فرج الحسين، زغو محمد، المرجع السابق، ص 212.
[2]- بزغيش بوبكر، المرجع السابق، ص 654.
[3]- عليان بوزيان، النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 11-04، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الترقية العقارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012، ص 02.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

تحقق أهداف ومبادئ السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير[1]. وهذا ما جسده القانون 90-29 وكذا النصوص والمراسيم التنظيمية الصادرة بعده، حيث أخذ عنصر جمال المدن مكانة خاصة ضمن قانون التعمير الجزائري، فحددت قوانين البناء والتعمير مختلف الوسائل والآليات لتحقيق صور هذا الجمال بل أن جمال المدن اتسع لدرجة أنه لا يمكن تحقيقه دون حماية العناصر التقليدية لفكرة النظام العام[2].لذلك أخذت هيئات الضبط العمراني بأسلوب التنظيم المسبق لكيفية ممارسة النشاط العقاري من خلال إعداد وتطبيق مخطط شغل الأراضي[3]، الذي يعتبر أيضا من أهم أدوات التخطيط الجمالي والحضري حيث نصت المادة 19 من القانون رقم 06-06[4] عليه كأداة لتنظيم سياسة وطنية للمدينة تراعي النظام العام الجمالي والبيئي والتنموي[5].

ثانيا: أهداف مخطط شغل الأراضي في إطار الحفاظ على النظام العام العمراني

نصت المادة 31 من القانون 90-29 على أن مخطط شغل الأراضي تتحدد أهدافه طبقا لما يلي:

- يحدد بصفة منفصلة بالنسبة للقطاع أو القطاعات أو المناطق المعنية الشكل الحضري والتنظيم وحقوق البناء واستعمال الأراضي.
- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبينة خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجار وأنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- يحدد الإرتفاقات
- يحدد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

[1]- ميلود دريسي، محمد بن عمارة، تأصيل فكرة النظام العام العمراني في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ديسمبر 2020، ص 303.
[2]- ميلود دريسي، محمد بن عمارة، المرجع السابق، ص 304.
[3]- بريكي محمد، قواعد النظام العام في مجال حماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2017، ص 177.
[4]- القانون 06-06 مؤرخ في 12 فيفري 2006، متضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية عدد 15، صادرة في 12 مارس 2006، ص 16.
[5]- عليان بوزيان، فتاك علي، فكرة النظام العام الجمالي وتطبيقاته في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، مارس 2015، ص 32.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

كما أضاف القانون رقم 04-05[1] المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم للقانون 90-29 بعض الأهداف الإضافية منها:

- تحديد شروط ترشيد استعمال المساحات
- حماية المساحات والمواقع والمناظر
- تعيين الأراضي الموجهة للنشاطات الاقتصادية وذات المنفعة العامة
- تحديد البنايات الموجهة للاحتياجات الحالة والمستقبلية في مجال التجهيزات والخدمات.
- تحديد شروط الوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجية.

وبناء عليه، أصبح المشرع الجزائري ولتفادي أخطار التعمير السابقة يتحرى الدقة في شكل البناء ومكان تثبيته وقواعد التصفيف والعلو والنمط الهندسي، فضلا على اشتراطه قبل ذلك الحصول المسبق على رخصة البناء بما ينم عن حرصه على إرساء قواعد النظام العام العمراني[2].كما أن المجال الحضري والثقافي الذي يعد أحد أهم أدواته مخطط شغل الأراضي يهدف إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي[3]:

- تصحيح الاختلالات الحضرية
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته
- المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه
- المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية
- ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية
- وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتبار وظيفة المدينة
- ترقية المسح العقاري وتطويره

وبالنظر إلى الأهداف التي يرمي إليها مخطط شغل الأراضي نلاحظ أن النظام العام العمراني لا يمكن أن يتحقق انطلاقا من التخطيط المركزي وحده ولا يعني في نفس الوقت استبعاده، فالخطة الناجعة هي التي تأخذ الاختلافات الإقليمية من حيث الظروف والامكانيات والاحتياجات لتحقيق التوازن، لذا لابد من التركيز كذلك على التخطيط المحلي[4] الذي يهدف أيضا إلى جعل مختلف قرارات التعمير الفردية موافقة لأهداف المشروع البلدي، حيث تلتقي مصالح الأفراد وإرادة

[1]- بموجب المادة 06 من القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية عدد 51، صادرة في 15 أوت 2004، ص 04.
[2]- فرج الجسين، زغو محمد، المرجع السابق، ص 213.
[3]- المادة 09 من القانون 06-06 السالف الذكر.
[4]- فرج الحسين، زغو محمد، المرجع السابق، ص 217.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

الجماعات المحلية فيرشد الأفراد إلى ما هو مرخص به وما هو ممنوع ويدلهم على الشروط الأساسية وخصائص التعمير والبناء. لهذا فإن مخطط شغل الأراضي يحدد بالتفصيل وكما يدل عليه إسمه صعوبات شغل الأراضي[1].

خاتمة:

ختاما لما جاء في هذه الدراسة وأمام النمو المفرط الذي تعرفه المدن الجزائرية والضغط المتزايد على البنيات التحتية الأساسية والحاجة إلى المرافق العمومية، ظهرت الحاجة إلى إيجاد آليات وميكانزمات من شأنها المساعدة على التحكم في توسع المجال العمراني ونوعيته، ومن بين هذه الآليات مخطط شغل الأراضي الذي يعتبر أداة ردعية في جوهرها تقنية في تطبيقها تحرص على توفير الأراضي بهدف الاستجابة لمتطلبات التوسع العمراني من جهة ومن جهة أخرى التخلص من التعمير الفوضوي والعفوي الذي يعرقل توجهات السياسة العمرانية من خلال الحفاظ على المظهر الجمالي للمدن والاهتمام بالمجال الغير مبني بإحداث التوازن بينهما.

وبذلك يعتبر هذا المخطط الإطار العام العمراني حيث تعتبر هذه الفكرة من أنجع الوسائل القانونية التي يمكن من خلالها فرض احترام قواعد البناء والتعمير.

وفي إطار تحقيق هذه الأهداف نقترح:

- فرض إرادة سياسية فعالة في تنظيم هذا المجال والتطبيق الصارم للقوانين والتنظيمات.
- العمل على تحقيق الانسجام الفعال بين مخطط شغل الأراضي كأداة للضبط العمراني ومعطيات النظام العام العمراني بمواكبته للواقع المتطور في مجال السكن.
- استحداث أجهزة رقابية على المستوى المحلي لمراقبة مطابقة معطيات مخطط شغل الأراضي مع الواقع العمراني في الجزائر.
- إعادة بعث العمل التحسيسي والتوعوي مع كل الفاعلين قصد تطبيق مقتضيات النظام العام العمراني وترسيخ الثقافة العمرانية المستدامة.

قائمة المراجع:

النصوص القانونية

-قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلقة بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية عدد 52، صادرة في 02 ديسمبر 1990، ص 1652.

[1]- بريكي محمد، المرجع السابق، ص 181.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

-مرسوم التنفيذي رقم 91- 178 مؤرخ في 28 مايو 1991، يحدد لإجراءات إعداد مخططات شغل الأراضي والمصادقة عليها ومحتوى الوثائق المتعلقة بها، جريدة رسمية عدد 26، صادرة في 01 يونيو 1991، ص 978، معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-318 مؤرخ في 10 سبتمبر 2005، جريدة رسمية عدد 62، صادرة في 11 سبتمبر 2005، ص 11.
-القانون 06-06 مؤرخ في 12 فيفري 2006، متضمن القانون التوجيهي للمدينة، جريدة رسمية عدد 15، صادرة في 12 مارس 2006، ص 16.
-القانون 04-05 المؤرخ في 14 أوت 2004، المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، جريدة رسمية عدد 51، صادرة في 15 أوت 2004، ص 04.

المقالات

- عطوي وداد، حداد عيسى، مخطط شغل الأراضي كأداة لتكريس حق الشخص في الحصول على المعلومة البيئية العمرانية، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، المجلد 10، العدد 02، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، ديسمبر 2019.

-حسينة غواس، دور التخطيط العمراني في حماية البيئة، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 08، العدد 02، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، جوان 2017.

-فرج حسين، زغو محمد، مخطط شغل الأراضي أداة لا مركزية تشاركية لحماية البيئة، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 57، العدد 05، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، ديسمبر 2020.

-بزغيش بوبكر، مخطط شغل الأراضي أداة للتهيئة والتعمير، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 09، العدد 01، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، جويلية 2018.

-ميلود دريسي، محمد بن عمارة، تأصيل فكرة النظام العام العمراني في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 06، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، ديسمبر 2020.

-بريكي محمد، قواعد النظام العام في مجال حماية البيئة، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 02، العدد 01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، أفريل 2017.

-عليان بوزيان، فتاك علي، فكرة النظام العام الجمالي وتطبيقاته في التشريع الجزائري، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون، تيارت، مارس 2015.

المداخلات

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564

-عليان بوزيان، النظام العام العمراني في ظل القانون المنظم للترقية العقارية 11-04، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الترقية العقارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2012.

رسائل الماجستير

- زهرة أبرباش، دور البلدية في ميدان التهيئة والتعمير، رسالة ماجستير في الإدارة والمالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2011/2010.

-حسينة غواس، الآليات القانونية لتسيير العمران، رسالة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012/2011.

-هواري سعاد، مخططات شغل الأراضي بين المنظومة القانونية والتطبيقات الميدانية حالة "الدقسي عبد السلام شكرينةوتافرنت" مدينة قسنطينة، رسالة ماجستير في التهيئة والتعمير، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2015.

ISSN : 2543-3970
EISSN: 2676-1564